### استقبل رئيس مجلس إدارة «كونا» الشيخ مبارك الدعيج

# محمد الخالد : سنباغت الإرهاب ولن ننتظر وصوله إلينا

وجه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد أسمى آيات التهاني والتبريكات الى صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الأمين الشيخ نواف الأحمد وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بمناسبة العيد الوطني ال55 وعيد التحرير ال25 متمنيا للكويت دوام التقدم والازدهار.

كما توجه بالتهنئة الى صاحب السمو بمناسبة الذكرى العاشرة لتولي سموه مقاليد حكم البلاد متمنيا لسموه موفور الصحة والعافية والعمر المديد.

وأعرب الشيخ محمد الخالد خلال استقباله رئيس اتحاد وكالات الانباء العربية «فانا» ورئيس مجلس الادارة والمدير العام لوكالة الانباء الكويتية الشيخ مبارك الدعيج بمكتبه بمقر وزارة الداخلية صباح امس "عن شكره وتقديره لسمو أمير البلاد لثقته السامية في ابنائه رجال الأمن ودعمه ومساندة جهودهم في حفظ أمن الوطن والمواطنين واننا نعتز بهذه الثقة الغالية ونعتبرها وسام شرف على صدر كل رجل أمن وهي الدافع الاكبر لمواصلة عطائه واخلاصه في خدمة وطنه".

ونوه بحرص سموه على أمن ومصالح ابنائه في كل مكان مشيرا الى دور سموه الكبير حفظه الله ورعاه في الافراج عن الكويتيين المعتقلين في غوانتانامو.

واوضح الشيخ محمد الخالد ان الحكومة لا تدخر جهدا في سبيل الحفاظ على أمن الوطن والمواطنين منوها بالدعم الكبير الذي يقدمه سمو رئيس مجلس الوزراء للاجهزة الأمنية وحرصه الدائم على متابعة الحالة الأمنية وجاهزية رجال الأمن.

واعرب عن تقديره الكبير لرئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم واعضاء مجلس الامة على تعاونهم ودعمهم لجهود الاجهزة الامنية وتجاوبهم في اصدار التشريعات التي تساند عمل الاجهزة الأمنية متمنيا استمرار هذا التعاون.

وأكد الشيخ محمد الخالد أن الكويت ستظل دائما واحة للأمن والأمان بفضل من الله وبهمة وعزيمة ابنائها من رجال الأمن وتعاون المواطنين والمقيمين.

واوضح ان الاجراءات الاستباقية التي تقوم بها الاجهزة الأمنية حققت نتائج جيدة في مكافحة الارهاب مشددا على "اننا لن نسمح ابدا لاي كائن بان يعبث بأمن الكويت واستقرارها".

وقال "اننا لن نقبل المساس بالحريات او حقوق المواطنين والمقيمين او التعسف اثناء القيام بالاجراءات القانونية" مؤكدا ان الحريات مكفولة لجميع الشرفاء طبقا للدستور والقوانين المنظمة.

وذكر انه برغم الاوضاع الأمنية التي تشهدها المنطقة الاقليمية الا أن الكويت تشهد استقرارا امنيا متميزا بفضل يقظة وحرص الأجهزة الأمنية واستمرار الإجراءات الوقائية.

ووجه الشيخ محمد الخالد رسالة طمأنينة إلى المواطنين والمقيمين بأن اخوانهم في الأجهزة الأمنية مستعدون لبذل الغالي والنفيس من اجل حماية وطنهم واهلهم والذي تجلى في ابهى صوره خلال افتتاح استاد جابر الاحمد الرياضي الدولي مشيرا إلى أن الكويت ستظل واحة للأمن والأمان بفضل من رب العالمين ويقظة رجال الأمن وتعاون المواطنين والمقيمين.

واعرب عن شكره للتعاون الكبير الذي يبديه المواطنون والمقيمون وخاصة الاباء والامهات الذين ابلغوا عن ابنائهم حرصا منهم على سلامة وطنهم واهلهم وابنائهم ايضا مشددا على اهمية التواصل وتعزيز التعاون مع الاجهزة الأمنية.

واشار الى ان الأمن الكامل لن يتحقق من خلال اجهزة الأمن بمفردها دون التعاون الفعلي والدائم.

وشدد الشيخ محمد الخالد على أن وزارة الداخلية حريصة دائما على تطوير اجهزتها وادواتها واجراء تعيينات وتنقلات في مختلف الادارات بهدف الى ضخ دماء جديدة والاستفادة القصوى من اصحاب الخبرات والكفاءات للوصول الى افضل الخدمات.

وقال ان الكويت حققت نجاحا ملموسا في مجال مكافحة الارهاب من خلال ضربات استباقية وقائية موضحا "بانه من المهم ان نبحث عن الارهاب ونتجه إليه ونباغته ولاننتظر وصوله الينا" اذ اكد بان الاجهزة الأمنية لن تسمح ابدا بتهديد امنها واستقرارها ووحدتها.

واشار الى ان الحملات الامنية المستمرة التي تقوم بها وزارة الداخلية ليست وليدة اللحظة وانما هي امتداد لحملات سابقة لكنها تتم حاليا بطريقة ممنهجة ومنظمة تقوم على اسس علمية متبعة في كل دول العالم "وسنواصل هذه الحملات من اجل الحفاظ على النظام وتحقيق الأمن والانضباط وترسيخ دولة القانون".

وذكر ان الحملات التي قامت بها الاجهزة بمناطق جليب الشيوخ الصناعية وبنيد القار وشبرة الخضار بالصليبية ليست نهاية المطاف وانما ستتلوها حملات اخرى "ولن نستثني اي منطقة داعين المقيمين المخالفين الى تصحيح اوضاعهم القانونية درءا لأية اجراءات قانونية".

وأكد الشيخ محمد الخالد التزام الأجهزة الأمنية بالقيام بعملها وأداء واجبها وفقا للقانون مع الحفاظ على حريات المواطنين والمقيمين والشرفاء التي تكفلها لهم الدستور والقانون "ولن نقبل بأي حال من الاحوال المساس بالحريات والحقوق او التعسف في تنفيذ الاجراءات القانونية".

وطمأن الشيخ محمد الخالد المواطنين بان قانون البصمة الوراثية لن يمس الحريات الشخصية موضحا انه يهدف الى توفير قاعدة بيانات كاملة ووافية يمكن الاعتماد عليها في الخطط الحكومية.

واشاد بالتعاون الأمني بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الشقيقة والاجنبية الصديقة

مشيرا إلى وجود تنسيق تام ومتميز ومستمر في مجال تبادل المعلومات وتتبع الأعمال المشبوهة ورصد الجماعات المتطرفة وغيرها من الاعمال الاجرامية التي تهدف الى النيل من أمن واستقرار العالم.

وشدد على أهمية تضافر الجهود الدولية في مكافحة الارهاب الذي أصبح خطرا داهما يهدد العالم والتعاون في محاربته والقضاء عليه.

واشار الى ان قانون جمع السلاح والذخائر حقق نتائج جيدة يلمسها المواطن والمقيم "ونحن ماضون في استكمالها من أجل حماية المجتمع والمواطنين وتحقيق الانضباط الكامل الذي ننشده".

كما أشار إلى اهمية تطبيق قانون البيئة الذي هو من الروافد الاساسية للأمن المتكامل "فصحة الانسان وسلامته وحمايته اجراء امني حضاري".

واوضح أن مشروع تركيب الكاميرات الامنية يعد من الوسائل الحيوية لتحقيق التأمين الشامل وهناك تجاوب كبير من مؤسسات القطاع الخاص "وقطعنا شوطا مهما ونحن ماضون فيه الى النهاية".

الشيخ محمد الخالد اثناء استقباله الشيخ مبارك الدعيج بحضور الوكيل الفهد

**■ قانون البصمة الوراثية لن يمس الحريات ويهدف إلى توفير قاعدة بيانات يمكن الاعتماد عليها في الخطط الحكومية**

**■ نعتز بالثقة السامية في رجال الأمن ونعتبرها وسام شرف على صدر كل رجل بالداخلية**

**■ الإجراءات الاستباقية التي تقوم بها الوزارة حققت نتائج جيدة في مكافحة الإرهاب**

**■ لن نقبل المساس بالحريات فهي مكفولة لجميع الشرفاء طبقا للدستور والقوانين المنظمة**

- أطمئن المواطنين والمقيمين بأن إخوانهم في الأجهزة الأمنية مستعدون لبذل الغالي والنفيس لحمايتهم
- حريصون على تطوير أجهزتنا وإجراء تعيينات وتنقلات في مختلف الإدارات بهدف ضخ دماء جديدة
- الحملات الأمنية المستمرة التي تقوم بها الداخلية تتم بطريقة ممنهجة وتبني على أسس علمية
- قانون جمع السلاح والذخائر حقق نتائج جيدة يلمسها المواطن والمقيم ونحن ماضون في استكمالها
- الكويت ستظل دائماً واحة للأمن والأمان بهمة وعزيمة ابنائها من رجال الأمن
- مشروع تركيب الكاميرات الأمنية يعد من الوسائل الحيوية لتحقيق التأمين الشامل

### عقب افتتاحه إحداها في مركز عبدالعزيز الزاحم وسبيكة أحمد الصقر بمحافظة حولي

# وزير الأوقاف: انتشار دور القرآن الكريم والإقبال عليها مصدر فخر واعتزاز

**■ مبدأ الشراكة المجتمعية تحقق عبر مساهمة المتبرعين في مشاريع الوزارة المختلفة**

قال وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب عبدالمحسن الصانع أمس ان الانتشار الملحوظ لدور القرآن الكريم والاقبال عليها من كل الفئات العمرية المختلفة "مصدر فخر واعتزاز لنا جميعا".

وأضاف الصانع في كلمة عقب افتتاحه دار القرآن الكريم لمركز عبدالعزيز الزاحم وسبيكة أحمد الصقر بمحافظة حولي أن مراكز القرآن الكريم تحمل عمقا تاريخيا تطور مع الزمن لتصبح دور القرآن الكريم والمنشآت المشابهة لها احدى أهم انجازات الوزارة على مستوى الكويت لتحقق بالمبادرة الطيبة للمشروع نموذجا عالميا يحتذى به.

وأشاد الصانع بدور عائلة المرحوم عبدالعزيز الزاحم التي تساهم من خلال هذا المشروع في العمل على "حفظ أبنائنا وبناتنا لكتاب الله عز وجل وتعلم معانيه".

وذكر ان مبدأ الشراكة المجتمعية تحقق عبر مساهمة المتبرعين في مشاريع الوزارة المختلفة وهو "ما لمسناه من أهل الكويت الذين جبلوا على عمل الخير وإقبالهم للنيل من ينابيع الأجر ولتكون أعمالهم منتشرة في العالم أجمع بامتداد الماضي والحاضر".

ومن جانبه أكد وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المهندس فريد عمادي في كلمة مماثلة أن افتتاح مبنى مشروع مركز الزاحم والصقر يعد حدثا بارزا في الوزارة والتي تنتهج نهجا يحافظ على كتاب الله ويشجع الناس على تدارس علومه وحفظ آياته الكريمة حتى تمتلئ قلوبهم بالإيمان ويكون خلقهم القرآن وهو النهج الذي تبنته الوزارة في خطتها الاستراتيجية.

وذكر أن الوزارة تفتخر وتعتز بالأعمال والمشاريع الكبرى التي تقوم بها وخاصة تلك المشاريع التي يقوم بها قطاع شؤون القرآن الكريم والدراسات الإسلامية والتي تواكب الزيادة العددية بأعداد الدارسين والدارسات.

ورأى أن الحاجة تدعو إلى إنشاء مراكز لدور القرآن الكريم لتخفيف العبء المالي عن الدولة من المباني المستأجرة و"لا شك أن للمتبرعين دورا مهما في المشاريع الجديدة والإقبال مستمر من قبلهم لبناء دور القرآن الكريم وكذلك المساجد وهو تجسيد للأصالة الكويتية الساعية لفعل الخير ونشر العلوم الشرعية وتحفيظ القرآن الكريم في الكويت وخارجها". وبدوره قال نائب رئيس لجنة تنفيذ ومتابعة عقود صيانة قطاع الدراسات والمشرف العام على المشروع المهندس سليمان السويلم في كلمته بأن مشروع الزاحم والصقر أحد الصروح المعمارية الكبرى التي تشرف عليها الوزارة بتصميم هندسي مميز ذي ملامح جميلة بمساحة بناء تبلغ 3000 متر مربع ومكون من أربعة طوابق تشمل السرداب والأرضي والدور الأول والثاني حيث يضم المشروع فصولا دراسية ومكاتب إدارية ومكتبة وخدمات عامة.

وأشار إلى أن هذا العمل يعتبر فخرا لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بأن تقوم بالإشراف على مثل هذه المشاريع الضخمة وذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة.

الصانع اثناء الافتتاح

**■ عمادي : إنشاء مراكز لدور القرآن الكريم يخفف العبء المالي عن الدولة من المباني المستأجرة**

### يتضمن عقوبات مغلظة للحد من هذه المخالفات

# الإعلام الأمني: اليوم بدء تطبيق قانون جرائم تقنية المعلومات

ذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بأن قانون جرائم تقنية المعلومات يدخل حيز التطبيق الفعلي اليوم

واوضحت الإدارة أن القانون الذي جاء لحماية المجتمع من التجاوزات والجرائم التي انتشرت عبر المواقع الالكترونية يتضمن عقوبات مغلظة للحد من هذه المخالفات.

مبينة أن الجرائم التي نص عليها القانون في مواده شملت كثيراً من الأفعال والممارسات التي تشكل خرقاً للأمن الاجتماعي أو الاقتصادي أو للنظام العام أو كسر الخصوصية والسرية التي كفلها القانون لبعض المعلومات والبيانات.

واضافت ان القانون جرم على سبيل المثال الدخول غير المشروع بقصد الحصول على بيانات أو معلومات حكومية سرية وحدد له عقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة سنوات والغرامة ما بين 3 إلى 15 ألف دينار أو أحدهما، فإذا ترتب على ذلك الدخول إلغاء تلك البيانات أو إتلافها أو تدميرها أو نشرها أو تعديلها زادت العقوبة إلى السجن لمدة لا تتجاوز العشر سنوات إضافة إلى الغرامة بمبلغ يتراوح بين 5 و20 الف دينار أو أحدهما. وبينت الإدارة ان القانون جرم تهديد او ابتزاز شخص طبيعي او اعتباري لحمله على فعل او الامتناع عنه، وكذلك الإستيلاء على منفعة او مال أو مستند أو توقيع على مستند باستعمال طرق احتيالية، وجرم كذلك تغيير أو إتلاف مستند الكتروني يتعلق بالفحوصات الطبية أو التشخيص أو العلاج الطبي.

ونوهت إلى أن القانون اشتمل على تجريم إعاقة أو تعطيل الوصول إلى موقع أو الدخول إلى الأجهزة أو البرامج أو مصادر البيانات عمدا، والإدخال العمدي عن طريق الشبكة المعلوماتية أو باستخدام وسيلة من وسائل تقنية المعلومات ما من شانه تعطيلها أو إيقافها عن العمل أو دخول موقع لتغيير تصميمه أو إلغائه أو تعديله أو إيقافه.

واشارت الإدارة إلى أن القانون نص على تجريم التحريض على ارتكاب أعمال الدعارة والفجور أو المساعدة على ذلك وحدد لها عقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين إضافة إلى غرامة تتراوح بين الفين و 5 آلاف دينار أو إحدى العقوبتين.

ودعت الإدارة العامة للعلاقات والاعلام الامني إلى الحذر من التعامل مع مواقع مشبوهة، إذ نص القانون على تجريم إنشاء موقع لمنظمة إرهابية أو لشخص إرهابي أو نشر معلومات على الشبكة و اي وسيلة لتقنية المعلومات لتسهيل الاتصال بأحد قياداتها أو أعضائها أو أفكارها أو تحويلها الى وسيلة معلوماتية لنشر كيفية تصنيع الأجهزة الحارقة أو المتفجرة، مضيفة أن عقوبة ذلك الحبس لمدة لا تتجاوز العشر سنوات والغرامة بمبلغ يتراوح بين 20 إلى 50 الف دينار أو إحديها.

كما حذرت الإدارة من إنشاء موقع أو نشر معلومات من شانها ان تدرج ضمن مفهوم الإتجار بالبشر أو تسهيل التعامل في ذلك أو ترويج المخدرات وما في حكمها حيث جرم القانون ذلك وحدد له عقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز 7 سنوات والغرامة من 10 إلى 30 الف دينار أو احدهما.

ودعت الإدارة إلى الحذر من غسل الأموال أو تحويل اموال غير مشروعة أو نقلها او تمويه أو إخفاء مصدرها أو اكتسابها عن طريق الشبكة المعلوماتية موضحة ان ذلك كله مجرم بنص القانون الجديد والذي حدد له عقوبة الحبس بمدة لا تتجاوز العشر سنوات والغرامة من 20 إلى 50 الف دينار أو أحدهما. ونبهت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني مستخدمي الشبكة المعلوماتية أن يكونوا أكثر حرصاً في التعامل معها حتى لا يقعوا تحت طائلة الجرائم المنصوص عليها في قانون جرائم تقنية المعلومات.

مضيفة انها بدأت حملة توعوية تتضمن بث رسائل قصيرة عبر الهواتف المحمولة ومواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام المختلفة المسموعة والمرئية والمقروءة للتنبيه إلى الأخطاء التي يحتمل ان يقع فيها مستخدمو الشبكة المعلوماتية وتعد افعالاً مجرمة في نص القانون التي يبدأ تطبيقه غداً.